

الأوامر العالية والقرارات الخاصة بخفر
وحفظ الجسور مدة الفيضان

الحكومة المصرية

الأوامر العالية والقرارات
الخاصة
بمختار وحفظ الجسور مدة الفيضان

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة
وتطلب إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب من قلم نشر مطبوعات الحكومة
بإحدى الاسماء التالية القديمة بشوارع قصر العيني بالقاهرة

١٩١٩

التمن ٢٠ ملجا

أمر عال

مدينة به الاجراءات المقتضى اتخاذها فيما يتعلق بمصلحة الرى
والتهيئة والعونة وما شاكلها

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على التقرير المقدم لنا من ناظر الأشغال العمومية بتاريخ
٢٣ صفر سنة ١٢٩٨ فبناء على ما عرضه علينا كل من ناظر داخلية حكومتنا
وناظر أشغالها العمومية وموافقة رأى مجلس نظارنا ؛

نأمر بما هوآت :

بند ١ — الحكومة مكلفة بالأعمال التالية العمومية الآتى ذكرها وهى :

(أولاً) الأعمال الصناعية التى تتفع بها مديرية واحدة أو جملة مديريات
سواء كانت منشأة أو ستنشأ على النيل وفروعه وجسوره وعلى الترع
العمومية وعلى جسور حيطان الوجه القبلى وغيرها من الجسور ذات
المنفعة العمومية ؛

(ثانياً) أعمال التهيئة بالكراكات بما فى ذلك شراء الآلات ومصاريف
ادارتها وتعميرها وصيانتها ؛

(ثالثاً) تأدية الأدوات التى تستدعيها المنفعة العمومية من أحجار وأخشاب
وشنتف ونحو ذلك سواء كانت لحفظ الجسور والقناطر أو لقفل
قناطر السد وأنصام الترع وكذلك نقلها الى محلات لزومها .

٢ — الأعمال والأدوات المكلفة بها الحكومة يتعين مقدارها وقيمتها فى كل
سنة على حسب اللوائح والأوامر التى تقررت أو التى ستقرر فى شأنها وقيمتها
تدرج فى ميزانية ديوان الأشغال العمومية .

انما ما يختص بأعمال التربة الابراهيمية فان أرباب الأطباء المتفعة بها
يكونون الى أن تنتهى عمليات التاربع ملزومين بأن يمددوا الى الخزينة ما تصرفه
من المبالغ فى اجراء تلك الأعمال .

٣ — ما هو موجود أو سيوجد على الترع أو الجسور من الأعمال الصناعية التي تعود منفعتها على قرى من مركز أو جملة مراكز تكون مصاريفها على الذين تنتفع أطيانهم بها من أهل تلك القرى . وأما الأعمال التي لا تنتفع بها سوى قرية واحدة أو ملك خصوصي فتكون مصاريفها على الذين تنتفع أطيانهم بها من أهل تلك القرية أو على الملك الخصوصي .

٤ — أهالى القطر مكلفون بالأعمال الآتية وهى :

(أولا) أعمال الحفر والردم والتطهير باليد سواء كانت منفعة هذه الأعمال عائدة على مديرية أو على جملة مديريات أو على قرى من مركز أو جملة مراكز أو على قرية واحدة أو على ملك خصوصي ؛

(ثانيا) خفر الجسور والقناطر مدة زيادة النيل ؛

(ثالثا) ما يتعلق بالأدوات المعلقة لحفظ الجسور والقناطر والسدود من رفعها ووضعها وإلقائها فى محلات لزومها .

جميعات الأشغال العمومية ترتب تلك الأعمال الى أعمال ذات منفعة عمومية وذات منفعة مشتركة وذات منفعة خصوصية وتوزعها على أهالى المديريات والمراكز ثم ان الأعمال ذات المنفعة العمومية والأعمال ذات المنفعة المشتركة هى التى يشملها اسم العونة دون غيرها .

٥ — العونة واجبة على كافة أهالى القطر الذكور السليمى البنية البالغ سنهم خمس عشرة سنة فما فوقها الى خمسين سنة ما عدا الأشخاص الذين تشملهم دواعى المعافاة المبينة فى البند الآتى .

٦ — يعنى من العونة :

(أولا) العلماء والفقهاء والأشخاص المختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والأديرة والمستشفيات ؛

(ثانيا) خدمة المساجد والمقابر والأضرحة متى كانت لديهم شهادات مستوفاة ؛

(ثالثا) القسس والرهبان والخاصات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الأديان الذين لديهم شهادات مستوفاة ؛

(رابعا) أرباب الصنائع والحرف القائمون بأداء الويركو المشتغلون بحرفهم وصنائعهم وصيادو السمك والمراكبية ؛

(خامسا) خفراء البلاد والكفور وغيرها المعلومون لدى المديرية ؛
(سادسا) أهالى المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضا ولا يشتغلون بزراعة ؛
(سابعا) الأشخاص المصابون بأعراض عضالة .

٧ — كل شخص مكلف بالعونة يمكنه أن يتخلص منها بتقديم شخص بدلا عنه .

ويسوغ للأشخاص الآتى ذكرهم أن يتخلصوا من العونة بدفع بدل تقضى وهم :
(أولا) أهالى العزب الغير المفروزة من البلاد الأصيلة المجاورة لها وغير
داخلين فى تعداد هذه البلاد ؛
(ثانيا) العربان المعفون من العونة الى الآن مسواء كانوا أرباب أطيان
أو مزارعين ؛

(ثالثا) المشتغلون فى أراضي قومسيون الأملاك الميرية وأراضى الدائرة السنية
من أهل البلاد التى لهائين المصلحتين فيها زيادة عن مائة فدان
بالوجه البحرى على شرط أن لا تكون تلك الأراضى مؤجرة وأن
يكون عدد الأشخاص الذين يدفعون البذل فى كل قرية على قدر
احتياجات الزراعة فقط .

وأما القرى التى أغلب زرعها الأرز وتعامل بسبب ذلك معاملة خصوصية
فما يتعلق بمواعيد الضرائب فلا تزال العونة الشخصية عليها الزامية إنما عند ما تقسم
على أهالى المديريات المكعبات اللازم اجراؤها سنويا لا يفرض على كل شخص
من أهالى تلك القرى سوى نصف المكعب الذى يفرض على كل شخص من
أهالى القرى الأخرى .

٨ — مقدار بدل العونة التقضى عن سنة ١٨٨١ فى الأحوال التى يجوز قبوله
فيها هو مائة وعشرون قرشا على كل شخص فى مديريات الوجه البحرى وثمانون
قرشا فى مديريات الوجه القبلى أما من ابتداء سنة ١٨٨٢ فمقدار البذل يتعين
سنويا ويعلن للديريات بمعرفة ناظر الأشغال العمومية قبل مباشرة الأعمال بشهر
ويكون تقديره على حسب كمية الأعمال اللازم اجراؤها ونوعها والمدة التى يجب
اجراؤها فيها .

٩ — ناظر الأشغال العمومية له أن يوقف جواز دفع البذل المنصوص عنه في بند ٧ في الجهات التي يرى ذلك الايقاف لازما فيها نظرا الى المنفعة العمومية التي تعود من الأعمال وله أيضا في الحالة التي يمكن أن تقوم فيها الأعمال الميكانيكية أو المقاولات مقام أعمال العونة الشخصية أن يميز على الاطلاق دفع البذل التقدي في مديرية واحدة أو في جملة مديريات .

١٠ — المبالغ التي تحصل في كل مديرية برسم بدل العونة تقيد في دفتر مخصوص وتوضع في خزانة المديرية تحت طلب نظارة الأشغال العمومية ولا يجوز صرف تلك المبالغ الا في الأعمال التي يكون الغرض منها تقليل العونة الشخصية أو إبطالها .

١١ — ما يلزم اتخاذه من الاجراءات المؤدية الى جمع أنفار العونة وحضورهم الى عملات العمل مختص بنظارة الداخلية .

١٢ — كل من ناظر داخلية حكومتنا وناظر أشغالها العمومية مكلف بتنفيذ ما يختص به من أمرنا هذا ما

صدر برأى طابدين في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (الموافق ٢٥ يناير سنة ١٨٨١) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة العظيمة الخديوية
ناظر الأشغال العمومية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
على مبارك رياض

أمر عال

بخصوص إلزام القادرين على العمل بإجراء الأعمال التحفظية
مئة الفيضان

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظرنا الداخلية والأشغال العمومية ومواقفة رأى
مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

مادة ١ - إذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربع وعشرين ذواً باعتبار
مقياس مصر يجوز للديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر
على العمل بنفسه بأن يشارك في الأعمال اللازمة للحفاظ من الفيضان في الجهة
التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الأتجار من الجهات الأقرب
للعمل الذي يخشى منه .

٢ - ان لم يصل ارتفاع النيل لحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك
لأحد المديرين أو المحافظ أن النيل يخشى منه في إحدى جهات مديريته أو
محافظته فيجوز له أن يتدبى حالاً بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب
التصديق على ذلك من نظارة الأشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة
من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الأولى الى أن يصدر
إليه أمر بالامتناع عنه .

٣ - من يتمتع عن المساعدة في الأحوال المبينة في المادتين السالفتين
يعاقب بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من مائة قرش الى
ألف قرش .

وعاقب بهذا الجزاء أيضاً كل من يمنع أحد الناس المطلوبين للمساعدة
عن العمل .

٤ — يؤلف تحت رئاسة المدير أو وكيله قومسيون من اثنين من عمدة البلاد ومن مأمور المركز أو ناظر القسم ومن بائمههندس المديرية أو وكيله للحكم بالمقوبات المقررة في المادة السابقة ويؤلف هذا القومسيون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومن اثنين من أعيان المدينة ومن مهندس التنظيم أو وكيله .

٥ — يجوز للحكوم عليهم بالحبس أن يستأفوا قرارات القومسيون الموثقة عنه بالمادة السابقة أمام قومسيون يشكل بمعرفة ناظر الداخلية تحت رياسته أو رئاسة وكيل النظارة ويكون تقديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور القرارات المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه بحرى ووجه قبلى لحد أسبوط وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكتلة قبلى أسبوط .

تنفيذ القرارات الاتهائية الصادرة من قومسيونات المديريات والمحافظات أو من قومسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرين أو المحافظين .

٦ — على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ٤

صدر برأى رأس التين في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧) .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفعيمة الخديوية

ناظر الأشغال العمومية رئيس مجلس النظارة وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

عبد الرحمن رشدى

أمر عال

بشأن خفر وحفظ الجسور مدة الفيضان

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) وأمرينا الصادر أحدهما بتاريخ ٨ محرم سنة ١٣١٣ (أول يولييه سنة ١٨٩٥) والآخر في ٢٤ شعبان سنة ١٣١٣ (٨ فبراير سنة ١٨٩٦) فيما يخص بخفر وحفظ الجسور مدة فيضان النيل ؛

وحيث ان الأوامر المشار اليها بعضها معتدل للبعض الآخر ومن جهة أخرى قد رؤى وجوب إدخال تعديل جديد بالمواد السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ شوال سنة ١٣٠٢ (٦ أغسطس سنة ١٨٨٥) ولهذا يكون من الموافق تسهيلات للعمل أن تجمع المواد الباقية مع التعديل المقضى بإدخاله الآن في أمر عال واحد يرجع اليه بدلا من الأوامر المشار اليها ؛
فبناء على ما عرضه علينا ناظرا الداخلية والأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هو آت :

مادة ١ — أهالى القطر مكلفون بخفر وحفظ الجسور والقناطر مدة فيضان النيل حسب النصوص والقيود المبينة بالأمر العالي الصادر في ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١) .

٢ — تعيين نظارة الأشغال العمومية للإدارات في ١٥ يونيه من كل سنة النقط التى يجب حفظها وخفرها وعدد الأنهار اللازمين لذلك من كل مديرية .

٣ — تعقد في كل مديرية جمعية في أول يولييه من كل سنة تحت رئاسة المدير أو من ينوب عنه مؤلفة من بائنهتدس المديرية وأماورى المراكز وأربعة عمد من كل مركز (ينتخبهم جميع عمد المركز في جمعية تعقد تحت رئاسة المأمور قبل انعقاد الجمعية في المديرية) فيطرح المدير أو النائب عنه على الجمعية التعليمات التى تكون وردت اليه من نظارة الأشغال العمومية عن مقدار الأنهار اللازمين

للمقر وحينئذ تخصص الجمعية مقدار الأنفار المقتضى إخراجهم عن كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية .

٤ — يجب على عمدة كل بلد أن يقدم للمديرية قبل ١٥ يولييه كشفاً بأسماء جميع أنفار العونة المقتضى إخراجهم من البلد وتبين فيه مدة نوبة كل شيخ من المشايخ .

٥ — يخرج العدد الذى تراه نظارة الأشغال العمومية لازماً للمقر على الدركت في أول أغسطس أو في أى وقت بعده تعينه نظارة الأشغال المذكورة بحسب حالة الفيضان ولا يشتغل هؤلاء الأنفار أكثر من خمسة عشر يوماً متوالية ولا يمكن إخراجهم مرة ثانية إلا بعد أن يكون الأنفار المقيدون بالكشف قد خرجوا جميعهم كل بدوره .

٦ — من يتأخر من الأنفار المدرجة أسمائهم بالكشف الذى يقدمه عمدة البلد للمديرية عن الخروج للمقر لادى طلبه لذلك بمعرفة شيخه أو وقعت منه مخالفة فى تأدية وظيفة المقر يمازى بمعرفة لجنة تشكل فى المركز مؤلفة من مأمور المركز أو من ينوب عنه فى حالة غيابه بصفة رئيس ومن الأربعة عمد المنتخبين من عمد المركز لحضور جمعية حفظ النيل بالمديرية (وهم المنصوص عليهم بالمادة الثالثة) بإحدى العقوبات الآتية :

(أولاً) بغرامة من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش ؛

(ثانياً) بغرامة من فوق المائة قرش الى ألف قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر .

ولا تكون جلسة اللجنة صحيحة إلا بحضور اثنين من العمد على الأقل مع مأمور المركز أو من ينوب عنه .

وفى حال مرور المأمور على الجسور بعيداً عن ديوان المركز يجوز له أن يشكل لجنة بمعرفته تحت رياسته فى المحل الذى يكون موجوداً فيه ويتخب لها أربعة عمد من عمد البلاد المجاورة للحكم فى المخالفات والتأخيرات التى تظهر له أثناء مروره وعلى شيخ البلد أن يقدم رجلاً للمقر فى الحال بدل المحكوم عليه .

٧ — كل عمدة أو شيخ تأخر عن إخراج الأنفار المخصصة أو عن استيفاء عندهم أو لم يتوجه الى محل الدرك الذى كلف بملاحظته أو تركه بدون إذن أو لم يتم بالملاحظة المفروضة عليه يمازى بمعرفة اللجنة الإدارية المنصوص عليها

في المادة الثانية من لائحة العمد والمشايخ بالجزاعات التأديبية الميينة بالمادتين التاسعة والعاشره من اللائحه المذكورة مع جواز ابلاغ الغرامة لغاية اثنى قرش .

٨ - على مأمور المركز المنوط بملاحظة خفر الدرك أن يتخذ الاحتياطات اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المذكور بشيخ آخر في خفر الدرك المذكور .

٩ - تشكل بالمديرية لجنة تحت رئاسة المدير أو وكيله في حال غيابه مؤلفة من أربعة عمد تنتخبهم الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة للحكم في القضايا المستأنفة ويجوز لمأمور المركز أن يطلب إعادة النظر في أى حكم من أحكام اللجنة الابتدائية أمام اللجنة الاستئنافية ولا يجوز للخالف أن يستأنف إلا في الحالة المتوه عنها في الفقرة الثانية من المادة السادسة . وإذا كان أحد أعضاء اللجنة الابتدائية الذين حكموا في الحكم الابتدائي المستأنف موجودا بصفة عضو أيضا في لجنة الاستئناف حال النظر في الحكم المذكور فلا يجوز وجوده بالجلسة إلا اذا كان الثلاثة عمد الآخرون حاضرين ولا تكون جلسة اللجنة الاستئنافية صحيحة إلا بحضور اثنين من العمد على الأقل لا يكون منهما العضو الذي اشترك في الحكم الابتدائي المستأنف .

١٠ - تضع نظارة الداخلية لائحة عن كيفية تحرير المحضر والمرافعات التي تتبع في ذلك وتقر في مواعيد الاستئناف وكيفية اعلان الأحكام وتنفيذها .

١١ - المبالغ التي يحكم بها تحصل بالكيفية المنصوص عليها في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ مع عدم الاخلال بالحبس .

١٢ - يبيى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ (٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧) مرعيا وثاقد المفعول .

١٣ - تلقى الأوامر العالية الصادرة في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ وأول يوله سنة ١٨٩٥ و ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ ويستماض عنها بأمرنا هذا .

١٤ - على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر برأى رأس الدين في ٢١ صفر سنة ١٣١٧ (٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩)

عباس حليمى

بأمر الحضرة الخديوية

ناظر الأشغال العمومية رئيس مجلس النظار وناظرى الداخلية
حسين تخرى مصطفى فهمى

لائحة

خاصة بالأحكام التي تتبع في خفر وحفظ الجسور
مدة فيضان النيل

الصادرة من نظارة الداخلية في ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣١٧
(٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩)

ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة العاشرة من الأمر العالي الصادر في ٢١ صفر
سنة ١٣١٧ (٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩) المختص بخفر وحفظ جسور النيل مدة
الفيضان ؛

قرر ما هوأت :

مادة ١ - كل مخالفة لنص الأمر العالي المشار اليه والأمر العالي الصادر
في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وبوجه عمومي لتبصير اللوائح المتعلقة بذلك يصير
اثباتها بمحضري محضر بمعرفة مهندس المركز أو معاون الذي يعينه الباشمهندس ويوقع
عليه من العملة أو أحد مشايخ الناحية التي تقع فيها المخالفة وفي حال غياب
العمدة أو المشايخ يوقع عليه من مأمور المركز أو أحد معاوني المديرية أو المراكز
أو من أحد رجال البوليس بشرط أن يكونوا عاينوا المخالفة بنفهم .

وفي حال غياب أولئك الموظفين يوقع على المحضر المذكور من مفكش الري
فقط أو من مهندس أو من مدير أشغال أو من ملاحظ العقود الذي يعينه .

يجب إخطار المدير في الحال عن اسم الشخص الذي ينتدب وعن موضوع
المأمورية التي انتدب اليها .

٢ - محضر المخالفة يكون مؤرخا ويشتمل على ما يأتي :

(أولاً) اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة ؛

(ثانياً) إيضاح السبب الذي أثبتت عليه المخالفة واليوم والجهة التي وقعت فيها
وكافة الأحوال التي تدل على ارتكاب المخالفة ويرسل حالا الى المركز .

٣ — من بعد وصول المحضر بأربع وعشرين ساعة يعلن المخالف باعلان بسيط بأن يحضر أمام اللجنة وهذا الاعلان يعمل من نسختين ويشتمل على ما يأتى :

(أولاً) اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة ؛

(ثانياً) موضوع المخالفة ؛

(ثالثاً) بيان المواد التى يحاكم بمقتضاها ؛

(رابعاً) اليوم والساعة المقتضى حضوره فيها بمحذدان فى أقرب وقت من تاريخ وقوع المخالفة .

المدة التى تعين للحضور تكون على الأقل يومين خالية المسافات .

٤ — المندوب الذى يعين لتسليم اعلان الحضور يجب عليه أن يثبت تاريخ وساعة التسليم فى ذيل نسختي الاعلان ويوقع عليهما أيضاً بامضائه وفى حال غياب المعلن أو امتناعه عن الاستلام يذكر ذلك فى نفس نسخ الاعلان وتسلم النسخة المختصة بالمعلن الى العمدة وفى غيابه الى من يتوب عنه الذى يوقع على النسخة الأصلية بالاستلام .

٥ — يجب على المخالف أن يحضر بنفسه أمام اللجنة فى اليوم والساعة المحددين وحضوره هذا يبطل كل مخالفة حصلت فى الاعلان .

٦ — اذا لم يحضر المعلن فيجب على اللجنة أن تتحقق أنه حصل استيفاء مقتضى المادتين (الثالثة والرابعة) من هذا القرار أم لا ومتى تحققت من عدم وجود مخالفة فى الاعلان تشرع فى نظر القضية وتحكم غيابياً والقرار الذى يصدر لا يكون قابل المعارضة .

فانما وجد مخالفة فى الاعلان للجنة أن تأمر باعادة اعلان المخالف لأقرب جلسة .

٧ — فى أثناء مرور مأمور المركز على الجسور اذا تبين له وقوع مخالفة واقتضى الحال لتشكيل اللجنة فى الجهة التى وقعت فيها المخالفة فينبأ على منصوص المادة السادسة من الأمر العالى بصير اعلان المخالف بالحضور حالا فى الجلسة .

٨ — وفي الجلسة التي تتخذ يصير تلاوة محضر المخالفة بمعرفة كاتب الجلسة ويعتمد هذا المحضر لحين اثبات ما ينفيه وبعد ذلك اذا كان المتهم حاضراً يقدم اوجه الدفاع وتسمع شهوده اذا أحضرهم في نفس الجلسة .

وعلى كاتب الجلسة أن يلخص في المحضر أوجه الدفاع وأقوال الشهود .
وتصدر اللجنة قرارها في الحال مبينا فيه الأسباب التي بنت عليها حكمها .
يجوز للجنة أن تأمر بعمل تحقيق إضافي اذا رأت لزوماً لذلك وحينئذ تتخذ جلسة للحكم نهائياً في المخالفة .

٩ — اذا كان الاستئناف المرفوع من المخالف ضد قرار اللجنة صار قبوله بناء على المادة التاسعة من الأمر العالي أى في الحالة المتوه عنها بالفقرة الثانية من المادة السادسة يجب تقديمه بتقرير للوكز في بحر الثلاثة أيام التالية للحكم اذا كان صدوره بحضور المخالف أو من يوم اطلانه اذا كان صدر في غيابه .

لا يقبل تقرير الاستئناف من المخالف من بعد مضي الميعاد المذكور .
يرسل حالا تقرير الاستئناف الى المديرية .
الاستئناف المرفوع من المأمور يمكن تقديمه في بحر الثمانية أيام من صدوره الحكم بتقرير يدرج في ذيل الحكم .

يصير اعلان الاستئناف لصاحب الشأن مع التنبيه عليه أن يقدم رأساً الى اللجنة الاستئنافية أوجه الدفاع في بحر الثمانية أيام .

١٠ — يرسل المدير للجنة الاستئناف جميع القضايا المستأنفة ويحدد لها يوم الاجتماع في أقرب وقت ممكن .

تحكم اللجنة الاستئنافية بعد اطلاعها على الأوراق من غير حاجة لاعلان المخالف مرة ثانية وهو يجوز له أن يقدم للجنة بيان أوجه الدفاع كتابة وللجنة أن تأمر بعمل أى تحقيق تراه موافقا .

لا يعمل محضر عن جلسات اللجنة الاستئنافية .

١١ — اعلان الأحكام الصادرة من اللجنة الابتدائية أو اللجنة الاستئنافية يكون بالطرق الادارية وفي حال صدورها بناء على طلب ما مور المركز الذي يرسل اليه المدير جميع أحكام اللجنة الاستئنافية .

يبنى أيضا على مأمور المركز أن يشرع في تنفيذ الأحكام الصادرة متى صارت نهائية .

المبالغ التي يحكم بها تحصل بالطرق الادارية المنصوص عنها في الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بتحصل الأموال .

١٢ — المخالفات التي تقع من المشايخ والعمد المختصة بلجنة المشايخ حسب المادة السابعة من الأمر العالي يصير تحقيقها والحكم فيها على مقتضى القواعد الجارية العمل بها تنفيذا للأمر العالي النظامي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن العمد ومشايخ البلاد .

١٣ — يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي عشرة أيام من نشرها في الوقائع الرسمية في

الناية

القاهرة في ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣١٧ (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩)

مصطفى فهمي

قرار

بتعديل الاجراءات الواجب اتباعها في اثبات المخالفات
المتعلقة بنحفر جسور النيل

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة من الأمر العالى الصادر في ٢٩ يونيه
سنة ١٨٩٩ بشأن خفر جسور النيل مدة الفيضان وعلى قرار نظارة الداخلية
الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩ المتعلق بالاجراءات الواجب اتباعها
في المخالفات للأحكام الخاصة بنحفر الجسور ؛

قررهاوات :

مادة ١ — يجب اتباع الاجراءات المبينة بهذا في اثبات المخالفات والتأخيرات
التي يلاحظها المأمور أثناء مروره على الجسور وهو بعيد عن مقر مركزه ويرى
ضرورة تشكيل لجنة وقتية للحكم فيها طبقا للفقرة السابقة للأخيرة من المادة
السادسة من الأمر العالى المذكور .

٢ — اذا كان المأمور مصحوبا بأحد رجال مصلحة الرى المخول لهم الحق
في تحرير محاضر المخالفات طبقا للسادة الأولى من قرار ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩
فيحظر محضر المخالفة بمعرفة المأمور والموظف المصاحب له .

وإذا لم يكن المأمور مصحوبا بأحد رجال الرى فيحظر المحضر بمعرفة المأمور
وحده ويجب أن يشتمل المحضر على البيانات المذكورة في المادة الثانية من
القرار المشار اليه .

٣ — يحظر المأمور في الحال اعلان حضور التهم من نسخة واحدة مشتملا
على البيانات المدونة في المادة الثالثة من القرار المذكور ويكون اعلانه بالطريقة
الآتية :

- (أ) اذا كان المتهم حاضرا على الجسر فيعلن بواسطة من يتدبه المأمور لذلك من مشايخ البلاد أو غيرهم من رجال الادارة ممن يتيسر وجودهم ؛
(ب) اذا لم يكن المتهم حاضرا على الجسر فيعلن في محل إقامته بواسطة عملة بلده أو من ينوب عنه .

وفي كلتا الحالتين يبلغ الاعلان شفويا وعلى من يقوم به أن يحضر محضرا على ورقة الاعلان نفسها مدونة فيه حصول الاعلان واسم الشخص الذي صار اعلانه اعلانا صحيحا وذلك طبقا للسادة الرابعة من القرار بادى الذكر .

وعلى المتهم اذا كان حاضرا أن يوقع على محضر الاعلان بامضائه أو ختمه أو بصمة أصبعه واذا امتنع عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر المذكور .

٤ — يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ اعلانه في الجريدة الرسمية ما

تحريرا في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ (١١ مارس سنة ١٩١٦)

حسين رشدي

قرار

بشكل قوميون استئناف للقرارات التي تصدر بمقتضى
الأمر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧
بخصوص جسر النيل

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر
سنة ١٨٨٧ (٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤) القاضى باتخاذ الاحتياطات للحفاظ
من فيضان النيل ؛

قرر ما هوآت :

مادة ١ - قوميون استئناف القرارات المنصوص عليها فى المادة
الخامسة من الأمر العالى المشار اليه بشكل على الوجه الآتى :

ويكل وزارة الداخلية رئيسا

مندوب من قسم قضايا الداخلية ومندوب من وزارة الأشغال العمومة
عضوين .

٢ - يعمل بهذا القرار ابتداء من نشره فى الجريدة الرسمية ما

بحريرا فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٨ (٨ ذى الحجة سنة ١٣٣٦)

حسين رشدى

Bibliotheca Alexandrina



0563125